خبراء دوليون يدعون اليمن إلى تطبيق ضوابط صحية على الصادرات السمكية

صادرات اليمن السمكية تحظى بمكانة طيبة في الأسواق العالمية

تحديات كبيرة تواجه الصادرات السمكية في مجالات الجودة وصحة المنتجات

الوضع الراهن للمنشآت السمكية بحاجة إلى دراسة لتحديد أماكن الخلل

مراكز الإنزال السمكية تعاني من ظروف صحية رديئة غير مطابقة للمعايير الدولية

صنعاء /سبأ:

دعا خبراء دوليين ومحليين اليمن إلى إيجاد ضوابط صحية على المنتجات السمكية الموجهة للتصدير وإصدار شهادات صحية للمصدرين الملتزمين بتلك الضوابط وبقواعد الجودة.

وأكدوا أهمية تلك الضوابط في تعزيز ثقة المستهلكين لتلك المنتجات في الأسواق العالمية ورفع قيمتها وتشجيع دور استثمارات القطاع الخاص في القطاع السمكي.

وأجمع الخبراء على ضرورة الاستراتيجيات الخاصة بإدارة مراكز الإنزال السمكية ومراكز إعداد المنتجات السمكية للرفع من قيمتها داخليا وخارجيا.

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) استطلعت آراء عدد من الخبراء الدوليين والمحليين المتخصصين في مجال التجارة الدولية حول رؤيتهم لمستقبل الصادرات السمكية اليمنية وطرق الارتقاء بها مستقبلا وخرجت بالحصيلة التالية.

ترى مستشارة إدارة جودة التصدير بمركز التجارة العالمي لودوفيكا جيروني أن صادرات اليمن السمكية أصبحت تحظى بالمكانة الطيبة في بعض الأسواق العالمية وخصوصا تلك التي تشارك بها جمعية مصدري الأسماك في المعارض الدولية.

وقالت لودوفيكا" إن المنتجات السمكية في اليمن بحاجة ماسة إلى إستراتيجية صحية متكاملة تشمل إدارة مراكز الإنـزال السمكية وتوسيع الرقابة الحكومية على جودة الصادرات وتلزم كافة المؤسسات اليمنية العاملة في هذا المجال بالمتطلبات الدولية لسلامة وصحة المنتجات السمكية وبما يضمن تحقيق أعلى قيمة مضافة على الإنتاج السمكي في اليمن".

وأكدت ضرورة تنظيم دورات وورش تدريبية لكافة العاملين في القطاع السمكي حول الوعي بالسلامة والصحة الغذائية وصحة صالات المزاد ومراكز الإنزال وكذا في مجال الفحص السريع في المختبرات بالنسبة للمصانع ومعامل التحضير.

وقالت" إن على وزارة الثروة السمكية تحديث خطط نظام تحليل المخاطر وتحديد نقاط التحكم الحرجة (نظام الحاسب) وإلزام مفتشي الجودة التابعين للوزارة بتطبيق هذا النظام على كافة المؤسسات العاملة في تجارة الأسماك في سلسلة التموين.

وأكدت أهمية تطوير قدرات مصدري الأسماك اليمنية على الالتزام بشكل أفضل بتدابير الإستراتيجية الصحية وتحسين جودة المنتجات السمكية.

من جهته يقول الخبير العالمي في المعايير الصحية (إيان جولدنج) أن الوضع الراهن للمنشآت السمكية (مراكز الإنزال' ساحات الحراج ..الخ) بحاجة إلى دراسة جدية لتحديد أماكن الخلل وإعادة الترتيب.

وقال يجب أن تكون مراكز الإنزال السمكي مطابقة للمعايير الصحية وأن تمتلك نظم إدارية حديثة وإجراءات رادعة في حق المخالفين لتلك النظم والمعايير المحددة.

وأكـد أهمية تطبيق أنظمة التتبع والقيام بأخذ عينات وفحوصات عددية من كافة المنتجات ،وكذا تطبيق الفحوصات المخبرية على المنتجات ا لسمكية بهدف توفير المعلومات العلمية الموثوق بها لاتخاذ القرارات المناسبة حول سلامة المنتجات السمكية، بالإضافة إلى التقييم الدقيق للمخاطر وإصدار الشهادات الصحية للملتزمين بقواعد الجودة.

ولفت إلى الإيجابيات المرجوة من تفعيل الإدارة الرشيدة لمراكز الإنزال وتطبيق معايير وأنظمة الجودة وأهمها زيادة العائدات للصيادين والمشترين بشكل عام وتقليل الخسائر في هذا المجال وخلق قيمة مضافة على تلك المنتجات وتشجيع الاستثمار في هذا الجانب.

بدوره يقول رئيس جمعية مصدري الأسماك سالم السعدي"إن اليمن نجحت في دمج القطاع السمكي في التجارة الدولية لصالح مواطنيها إلا أن هذه الصادرات تواجه بعض التحديات الكبيرة في مجالات الجودة وصحة المنتجات وفي المقابل يواجه المصدرون ارتفاعا في الطلب على المنتجات السمكية ذات الجودة العالية والسعر المنافس ما يستدعي تطبيق القواعد الصحية كشرط أساسي لدخول هذه الأسواق".

ولفت إلى ما تعانيه مراكز الإنزال من ظروف صحية رديئة غير مطابقة للمعايير الدولية وكذا الضعف في إدارة الأسواق ومواقع الإنـزال مع محدودية المساحات والتصاميم وسوء الخدمة المقدمة بالرغم من الاستثمارات الحكومية الكبيرة في هذا المجال.

وأشار إلى أن المنتجات السمكية لن ترتقي وتأخذ االمكانة التي ينبغي أن تكون عليها ما لم يتم تطبيق حزمة من المشاريع والإصلاحات في تحسين البنية التحتية من خلال تجهيز أعداد إضافية من موانئ الصيد والألسنة البحرية في كل السواحل.

وأكد على ضرورة تحسين تداول المنتجات السمكية من خلال تطوير قوارب الصيد التقليدي والتي تنتج أكثر من 95 بالمائة من إجمالي الإنتاج السمكي بحيث يتمكن الصياد اليمني من الاعتناء بالمنتجات المصطادة من خلال استخدام الصناديق الحافظة ووسائل التبريد اللازمة.

وقال إن مراكز الإنـزال وساحات الحراج بحاجة إلى تطوير متكامل باعتبارها المستقبل الأول لتداول المنتجات وذلك من خلال تنظيمها إداريا وإلزام العاملين فيها بتطبيق المعايير الصحية اللازمة للحفاظ على جودة المنتجات.

وشدد على أهمية دراسة المخزون السمكي كحاجة ملحة في رسم إستراتيجية نشاط الاستثمار في هذا القطاع.

فيما يرى الخبير الدنمركي في إعداد الإستراتيجيات مارس جوكر أن تطبيق المعايير الصحية ووضع البرامج التدريبية لكل المشتغلين في هذا لمجال يعد حاجة ملحة للمستهلك اليمني وكذا الصادرات السمكية اليمنية وفق متطلبات الأسواق العالمية.

وقال جوكر إن اليمن تسعى باتجاه الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في المستقبل القريب ما يعني الالتزام باتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الصحة والصحة النباتية والجودة والتي تستدعي استيفاء كافة الشروط الصحية للمنتجات السمكية في سلسلة التموين من الصياد وحتى وصولها إلى المستهلك .

وأشار إلى أهمية التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص في إيجاد إستراتيجية مترابطة لتنظيم هذه العملية وخصوصا في إدخال لوائح للشروط الصحية على مراكز الصيد ومواقع الإنزال ووضع ضوابط لتنظيم الصادرات إلى الأسواق العالمية وتفعيل أنظمة المختبرات والفحص من خلال اخذ ا لعينات وفحصها على أساس المخاطر وتخصيص ميزانية لهذه العملية.

ونوه بأن اليمن تتمتع بثروة سمكية وفيرة وموروث تاريخي عريق في الصيد والتجارة ويتعين عليها الاستفادة من هذه المزايا في تحسين جودة المنتجات السمكية سواء للسوق المحلية او الموجهة للتصدير الخارجي.

هيئة البريد تصدر مجموعة جديدة من الطوابع البريدية

الطوابع البريدية الجديدة

صنعاء/سبأ:

أصدرت الهيئـة العامة للبريـد والتوفير البريـدي خمـس مجموعـات جديـدة من الطوابـع البريديـة والبطاقـات التذكارية السنوية.

واوضـح نائب مدير عـام الهيئـة العامة للبريـد والتوفير البريـدي المهندس فائز سـيف عبـده سـعيد إن تلـك الاصـدارات تضمنـت مجموعـة متميـزة وموضوعات جديدة لمـا تحمله اليمن مـن تراث وفنون الصناعة والنظم المالية وغيرهما.

وأشار في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية /سـبأ/ أن الاصدار الأول عبارة عن خمسة طوابـع وبطاقة تذكاريـة للعملات اليمنية التي تبرز التاريخ العريق لليمن في سـك النقود والتي تعود بدايتها إلى القرن الرابع قبل الميلاد.

وقـال" نظـرا للتطـورات العصرية فقد فرضت العملات الورقية، وقد تزول العملات المعدنية الامر الذي يحتم علينا تخليد هذه المسكوكات وخاصة العريقة".

وكانـت تلـك العمـلات تسـتخدم فـي عصور حكـم الدويلات والممالـك اليمنية القديمـة مثـل دول (معيـن وسـبأ وذي ريدان وحمير وحضرمـوت)، وكانت كثيرة التـداول، ومازالت موجودة إلـى يومنا هذا وتحظى الطوابـع التي تحمل هـذا الثراث باهتمام كبير وإقبال متزايد من هواة جمع الطوابع.

ولفـت إلى أنه كانت تسـك هـذه النقود والاسـماء التي تدل على الدولـة أو الملك الذي استخدم هذا النظام النقدي الحضاري، وكانت تأخذ اشكالاً مختلفة، ومعظمها من معدن الفضة والقليل منها كانت تستخدم النحاس والبرونز والذهب.

وحسـب نائب المديـر العـام للهيئة فقد شمل الاصدار الثاني مجموعة من الخيول اليمنية الاصيلة ،حيث تعد اليمن منذ القدم الموطن الأصلـي للخيول العربية الاصيلة والنـادرة ، وقد صالت هـذه الخيول وجالت واشـتهرت ايـام الفتوحـات الاسـلامية ، ولازالت تتمتع بشـهرة واسعة في العالم ، نظرا لجمالهـا وندرتها ،حيث لاتزال بعض القبائل والنوادي الخاصة وكبار الشخصيات الاجتماعيـة تحتفـظ بهذه السـلالات من الخيول اليمنية .

وأكـد أنه تم عمـل هذا الاصـدار بهدف ابراز هذا التاريخ العريـق للخيول اليمنية ذات السـلالة العريقة والتـي كانت ترافق اليمنيين في سـلمهم وحروبهم وإبرازها في لوحـات فنية جمالية تتمثـل بالطوابع البريدية التي سـتجوب العالم مرة أخرى ، وهناك الكثير من الهواة يهتمون بهذا النوع من الطوابع البريدية.

وشـمل الاصـدار الثالث خمسـة طوابع وبطاقة تذكارية تمثل صورا لأجمل الحلي الفضية التي تتجمل فيها المرأة في اليمن فـي العصـور القديمـة وإلى اليـوم نظرا للأشغال الابداعية والمظهر الجمالي الرائع الذي كانت تنفرد به صياغة الفضيات في اليمن.

ويتمثل الاصدار صوراً لمختلف الحلي و منها ما يوضع على مقبض اليد أو اطراف الأذان أو علـى اصابـع اليـد أو علـى كعب القدمين أو ما يعلق على الصدور.

واكد المهنـدس فائـز أنه نظـرا لجمال وخصوصيـة هـذه التحـف والمشـغولات اليدوية حـرص البريد علـى إظهارها في هذا الاصدار.

فيما يتكون الاصـدار الرابع من طابعين وبطاقـة تذكارية لتكـون ذكـرى للتاريخ والانسانية الذي شهد ما تعرضت له مدينة غزة من حصـار وقتل وحـرق وتدمير من قبل الصهاينة وهو يتأتي ضمن اهتمامات القيادة السياسية في دعم القضايا القومية والإسـلامية والإنسـانية ، ومنهـا قضيـة شعب فلسـطين الجريحة في زمن تحررت فيه كل شعوب الارض من جبروت الطغاة والمستعمرين.

ولفـت نائـب المديـر العـام للبريـد انه نظـرا لضـرورة التـزام الهيئـة بأدبيـات اصدار الطوابع البريدية اسـتبعدت الصور الاليمـة التـي كانت تبـرز فداحة وقسـوة وتجرد العصابة الصهيونية من كل القيم الانسانية .

وشـمل الاصدار الخامـس طابعين وتم اصداره بموجب قرار الامانة الفنية لجامعة الدول العربية لتخليد يـوم البريد العالمي وتوحي بعراقة تاريخ الامة العربية.

واشـار المهندس فائز الى أنه تم اختيار صور قوافل الجمال التي كانت رمزا للعربي في تنقلاته وترحاله ورمز الصقر في صيده .

وقال " إن رسـالة البريد من خلال اصدار هذه الطوابع للعالم هـي أن اليمن زاخرة بآثـار الحضـارة وفنون الصناعـة والنظم الماليـة والتـي تسـتحق الزيـارة لمعرفة مكوناتها من قبل السائحين والمهتمين».

واضـاف" كما انها رسـالة لابنـاء الوطن لضرورة التعريف بها بالوسـائل المختلفة وضرورة المحافظة على بعض الصناعات الحرفية والتقاليد والموروث الحضاري .

يشار إلى أن الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي قد اتفقت في يناير العام الماضي مع المركـز العربي للطوابع بالسـعودية، والنادي القطري، وشركة فلانتدا الألمانية المتخصصة بالطوابع البريدية على تسويق الطوابع البريدية اليمنية والتعريف بها.

واكد نائـب مدير عام الشـؤون البريدية بالهيئـة العامـة للبريد والتوفيـر البريدي ان إصـدارات الهيئة مـن الطوابع البريدية تحظـى باهتمام كبير وواسـع النطاق من قبل هواة الطوابع البريدية في العالم.

وأشـار إلى أن الهيئـة تتيح تـداول هذه الطوابع وطلبها من ادارة البريد اليمني من خلال موقعها على شبكة الانترنت بواسطة الإيميل والريال الالكتروني .

وقال" تعد الطوابع البريدية اقدم علاقة استخدمتها الشعوب للاستدلال على استلام قيمة الارسـال للبعثيـة البريدية بمختلف انواعها واحجامها والتصريح للعاملين في البريـد لمعالجة هـذه البعثية وتسـليمها للمسـتخدمين ، وبالتالـي اصبـح الطابـع البريـدي كالعملـة النقديـة اذا ان المبلـغ المدون عليه يساوي القيمة الفعلية له.

وكان اول طابـع بريد مطبـوع محليا في اليمـن صدر العـام 1926 باسـم المملكة المتوكليـة وفي العـام 1930 تـم اصدار اول طابع بريدي بمقاييس ومعايير دولية طبع في المانيـا ، وفي العام 1937م صدر طابع بريدي يحمل اسم مدينة عدن باللغة الانجليزية إبـان الاحتلال البريطاني لعدن وعدد آخر من الاصدارات اهمها طابع اتحاد الجنوب العربي عـام 1963م، وبعد الثورة والاسـتقلال صـدر اول طابع فـي مارس 1963م بصنعـاء وصـدر اول طابع بريدي بعد الاستقلال في عدن في مايو 1968م.

أكثر من 7 مليارات ريال موازنة السلطة المحلية والأجهزة التنفيذية لمحافظة ريمة

محافظة ريمة

ريمة / سبأ:

رصدت السلطة المحلية والأجهزة التنفيذية بمحافظة ريمة 7 مليارات و271 مليونا و188 ألف ريال ضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2010م.

وفيما شملت المبالغ المرصودة النفقات الجارية بمبلغ 4 مليارات و815 مليون ريال بلغت النفقات الاستثمارية والرأسمالية مليارين و456 مليون ريال.

وبين مدير عام مكتب المالية بمحافظة ريمة عبدالحافظ الزبيري أن نسبة الزيادة في الموازنة العامة للسلطة المحلية بالمحافظة والمديريات والأجهزة الحكومية التابعة لها عن العام الحالي 2009م بشقيها النفقات الجارية والاستثمارية والرأسمالية بلغ 629 مليونا و 813 ألف ريال.

وحسب الزبيري فإن موازنة 2009م رصدت بمبلغ 6 مليارات و659 مليونا و375 ألف ريال، توزعت بين 4 مليارات و 518 مليونا و 574 ألف ريال نفقات جارية ومليارين و140 مليونا و801 ألف ريال نفقات استثمارية ورأسمالية.

ولفت مدير عام المالية بريمة إلى أن المكتب يقـوم برصـد تلك المـوازنـات بالتنسيق مع المجالس المحلية بالمحافظة والمديريات والمكاتب الحكومية ذات الطابع المحلي إلى جانب مكتب التخطيط والتعاون الدولي المعني ببرامج النفقات الرأسمالية والنفقات الاستثمارية بهدف تمويل المشاريع المحلية في مختلف المجالات.

وأشار إلى أن البرامج التنموية والاستثمارية التي تنفذها السلطة المحلية بالمحافظة والمديريات تتضمن مشاريع خدمية وتنموية في قطاعات الصحة العامة والتعليم والمياه والخدمات الأساسية ذات الأولوية الواقعة ضمن اختصاصات السلطة المحلية وفقا للقانون.

تأهيل عدد من مدارس مديرية المنصورة في عدن

عدن / سبأ:

يجري العمل حالياً على إعادة تأهيـل عـدد مـن المـدارس الأساسية بمديرية المنصورة بمحافظة عدن بإضافة وإعادة ترميـم عـدد مـن الفصول الدراسية.

وأوضـح مدير عـام مديرية المنصورة أحمد حامد لملس أنه سيتم إضافة ثمانية فصول لمدرسة الفقيد حنبلة إضافة إلى ترميمها الكلي بكلفة تبلغ ستة وأربعين مليونا وثلاثمائة وواحـدا وسبعين ألف ريـال .. فيما تصل كلفة ترميم وإعادة بناء مدرسة ابـن زيـدون إلى مائة وأربعين مليون ريال.

وأشـار إلـى أن مـديريـة المـنصـورة ستحظى بكثير من المشاريع التربوية خلال العام القـادم 2010م نتيجة التوسع العمراني الكبير فيها والزيادة المطردة في كثافتها السكانية.